

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السادسة والستون



الجلسة ٦٥٠١

الثلاثاء ٢٢ آذار/مارس ٢٠١١، الساعة ١٥/١٠

نيويورك

الرئيس: السيد لي باودونغ (الصين)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد تشوركن

ألمانيا السيد فيتغ

البرازيل السيدة فيوتي

البرتغال السيد موريس كابرال

البوسنة والهرسك السيدة تشولاكوفيتش

جنوب أفريقيا السيد لاهير

غابون السيد ميسوني

فرنسا السيد آرو

كولومبيا السيد أوسوريو

لبنان السيد سلام

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير مارك لايل غرانت

نيجيريا السيدة أوغوو

الهند السيد هارديب سينغ بوري

الولايات المتحدة الأمريكية السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room U-506



الرجاء إعادة استعمال الورق

11-27286 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد أوسكار فرنانديز - تارانكو، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

أعطي الكلمة الآن للسيد فرنانديز - تارانكو.

السيد فرنانديز - تارانكو (تكلم بالإنكليزية): منذ الإحاطة الإعلامية التي جرى تقديمها في الشهر الماضي (انظر S/PV.6488)، حصلت زيادة في حوادث العنف والتوتر على أرض الواقع، في حين أن الجهود الرامية إلى استئناف المفاوضات الاسرائيلية - الفلسطينية لم تسفر عن نتائج ملموسة. ويجب ألاّ نسمح لتصاعد العنف الحاصل في الآونة الأخيرة بزيادة تقويض إمكانية إيجاد سبيل للتوصل إلى اتفاق على مسائل الوضع النهائي، أو تقويض المنجزات التي تحققت حتى الآن لبناء الدولة الفلسطينية. وما فتئت المنطقة بنطاقها الأوسع تشهد تطورات دراماتيكية تزيد من أهمية مضاعفة الجهود لكسر الجمود، لأن التقدم نحو التوصل إلى السلام وتلبية التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني لإقامة دولة فلسطينية يمكنه أن يكون قوة هامة لتحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المجموعة الرباعية بذل جهودها لمساعدة الطرفين على إيجاد سبيل للعودة إلى المفاوضات المباشرة. وكما هو متفق عليه في ميونيخ بتاريخ ٥ شباط/فبراير، اجتمع مبعوثو المجموعة الرباعية بشكل منفصل مع المفاوضين الفلسطينيين والإسرائيليين، وهم ينظرون بجدية في وجهات نظر الطرفين

بشأن كيفية استئناف المفاوضات حيال جميع المسائل الجوهرية، بما في ذلك الحدود والأمن. وسوف يزيد مبعوثو المجموعة الرباعية من انخراطهم مع كلا الجانبين، وتخطط اللجنة الرباعية لعقد اجتماع على أرفع مستوى في نيسان/أبريل. ومن المأمول أن يساعد هذا الاجتماع على تمهيد الطريق أمام استئناف المفاوضات، وتعمل الأمم المتحدة بنشاط من أجل تحقيق هذا الهدف.

وفي ١١ آذار/مارس، وقعت جريمة قتل مروّعة ذهب ضحيتها خمسة أفراد، بينهم ثلاثة أطفال صغار، من أسرة إسرائيلية قوامها سبعة أفراد أقاموا في مستوطنة إيتامار في الضفة الغربية المحتلة. ولقد دان الأمين العام واللجنة الرباعية هذه الجريمة إدانة قاطعة، وقدمّا التعازي وطالبا بأن يجري تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة، وبأن يمارس الجميع ضبط النفس. وذكرت اللجنة الرباعية أن الهجمات التي تطال أيّاً من المدنيين غير مقبولة على الإطلاق في أي ظرف من الظروف. ودان الرئيس عباس هذه الجريمة وعرض مساعدة من قوات الأمن الفلسطينية لتقديم الجناة إلى العدالة. ونحن نتوقع اتخاذ إجراءات قوية ضد التحريض على أي عمل من أعمال العنف أو تمجيده.

وقد تم نشر القوات الإسرائيلية في مناطق عدة في مختلف أنحاء الضفة الغربية بهدف اعتقال الجناة، واحتواء محاولات المستوطنين الإسرائيليين لمهاجمة الفلسطينيين وممتلكاتهم انتقاماً لعمليات القتل. وعلى الرغم من تلك الجهود التي بذلت خلال ثلاثة أيام منذ وقوع عمليات القتل، سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ثمانية حوادث أصيب فيها فلسطينيون بجراح و ٢٣ حادثة أخرى نجمت عنها أضرار لممتلكات الفلسطينيين في كل أنحاء الضفة الغربية بسبب أعمال العنف التي قام بها المستوطنون. وقامت قوات الأمن الإسرائيلية، كذلك، بإعادة فتح نقطة تفتيش حوارة بالقرب من نابلس التي كانت قد أزيلت في ١١ شباط/فبراير.

وفي ١٥ آذار/مارس اعترضت القوات الإسرائيلية السفينة فيكتوريا على بعد ٢٠٠ ميل بحري من الساحل الإسرائيلي. وكانت السفينة محمولة بـ ٢٥ طناً من الأسلحة والذخائر. وقد اعتقد الإسرائيليون أن الأسلحة كانت متوجهة إلى مجموعات مسلحة في غزة. وإذا كانت هذه الغاية صحيحة فإن ذلك يشكل انتهاكا لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، الذي ينص على منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر.

ويساورنا القلق البالغ إزاء قرار الحكومة الإسرائيلية بالموافقة على بناء ما يقارب ٤٠٠ وحدة سكنية في الضفة الغربية كرد فعل على جريمة القتل البشعة في إيتمار. وفي ١ آذار/مارس، أصدرت بلدية القدس ترخيصاً ببناء ١٤ شقة للمستوطنين الإسرائيليين في حي راس العمود في القدس الشرقية. وتشكل تلك التراخيص أعمالاً استفزازية لن تؤدي إلا إلى تأجيج التوتر. وأود، مرة أخرى، أن أعبر عن موقف الأمم المتحدة بأن أي نشاط استيطاني تقوم به إسرائيل في أرض محتلة يعد غير قانوني بموجب القانون الدولي ويمثل تقويضاً للجهود المبذولة لاستئناف المفاوضات وتحقيق الحل على أساس قيام الدولتين.

وقامت إسرائيل بهدم ٥٩ مبنى فلسطيني في كل أنحاء الضفة الغربية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد أدى ذلك إلى تشريد قسري لـ ١١٩ شخصاً. إن إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، يحظر عليها تدمير الممتلكات التابعة لأفراد أو مجتمعات، إلا في حالات الضرورات العسكرية التامة.

وفي ٧ آذار/مارس، أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن نيتها هدم جميع المراكز الاستيطانية غير القانونية المبنية على أراض فلسطينية خاصة بحلول نهاية عام ٢٠١١. إننا نرحب بذلك الإعلان. ولكننا نلاحظ أنه أخفق في تناول مسألة

وبصفة عامة، زاد عنف المستوطنين إلى حد كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث وقع ٦٠ حادثاً أدت إلى أضرار في الممتلكات وإصابة ٢٤ فلسطينياً على أيدي المستوطنين في ١٨ حادثاً في الضفة الغربية. وفي أحد تلك الحوادث، الذي وقع يوم الاثنين الماضي، أصيب فلسطيني بجروح ناتجة عن طعنه على أيدي مستوطنين بالقرب من الخليل، وفي حادث آخر وقع بالأمس، أصيب فلسطينيان بطلقات نارية أطلقها مستوطنون مما أدى إلى جرحهما. إننا نذكر بأن على الحكومة الإسرائيلية أن تفي بالتزامها بحماية السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة.

وقد قامت قوات الأمن الإسرائيلية بـ ٣٢٠ عملية تفتيش في الضفة الغربية عزتها إلى دواع أمنية. وقد أصيب ١١١ فلسطينياً بجروح على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية التي اعتقلت ٢١٧ شخصاً آخر. ووقعت إصابات ما يقارب نصف هؤلاء الجرحى في حي سلوان في القدس الشرقية خلال مناوشات وقعت بين السكان المحليين والشرطة الإسرائيلية في سياق الاحتجاجات على أنشطة المستوطنين في ذلك الحي.

كما أننا قلقون حيال تزايد العنف والتوتر في غزة ومحيطها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد أطلقت ١٢ قذيفة، كان أحدها صاروخ غراد، و ٥٥ قذيفة هاون بشكل عشوائي في اتجاه مناطق مدنية إسرائيلية، بما في ذلك ٥٠ قذيفة هاون، وذلك في تصعيد مقلق خلال الليل بين ١٩ و ٢٠ آذار/مارس. إننا ندين ذلك القصف الذي يتعارض مع ١٨٦٠ (٢٠٠٩) ويجب أن يتوقف على الفور. وشنت ٢٠ غارة جوية إسرائيلية ونفذت ١٣ عملية توغل أسفرت عن مقتل ثلاثة فلسطينيين مدنيين وجرح ٢٨ آخرين، كما قتل مقاتلين وأصيب خمسة مقاتلين بجراح. ويجب أن تمارس كل الأطراف ضبط النفس وأن تحترم القانون الإنساني الدولي.

استمرار دعم المانحين من أجل سد النفقات المتكررة في ميزانية السلطة الفلسطينية. إن الالتزامات التي تم التعهد بها حتى الآن ظلت دون المطلوب إلى حد كبير.

وقد لاحظ الأمين العام باهتمام كبير استعداد الرئيس عباس لزيارة غزة في إطار الجهود لإنهاء الانقسام الفلسطيني. كما أنه ناقش أهمية الوحدة الفلسطينية مع وزير الخارجية المصري في القاهرة وأخذ علما بعزم مصر على التركيز مجددا على هذه المسألة الهامة. ومن المهم أن يستجيب القادة إلى الرغبة الواضحة في الوحدة التي أبدتها الشعب. إننا نرحب بالجهود الجادة لجميع الفصائل لتعزيز الوحدة الفلسطينية وما زلنا نأمل في تحقيق تقدم حقيقي في إطار السلطة الفلسطينية والتزامات منظمة التحرير الفلسطينية.

وفي ١٥ آذار/مارس، سارت مظاهرات ضمت آلاف المشاركين في المدن الرئيسية في الضفة الغربية. وفي اليوم ذاته، انطلقت مظاهرات بمشاركة أكبر في غزة، وأفادت التقديرات أنها ضمت ١٠٠ ٠٠٠ شخص. وقد دعا المحتجون إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي والانقسام الفلسطيني. وأود أن أبلغكم بإحساس من القلق أن قوات الأمن التابعة لحماس شددت قبضتها على المحتجين في غزة، وكانت هناك تقارير عن جرح سبعة فلسطينيين. وفي اليوم التالي، قمعت تلك القوات تجمهرا للطلاب مما أسفر عن جرح عشرة طلاب. وفي ١٥ آذار/مارس، هاجمت قوات حماس الأمنية أعضاء الصحافة المحلية، وفي ١٩ آذار/مارس هاجمت مكاتب رويترز وسي إن إن وقناة الأخبار أن إتش كي، حيث هاجمت عددا من الصحفيين، واحتجزت أشرطة تسجيل ودمرت أجهزة. إننا ندين تلك الهجمات ونحث على الاحترام الكامل لحرية الصحافة في غزة وفي كل مكان آخر.

وجود ١٠٠ مركز استيطاني آخر في الضفة الغربية لم يشكل بناؤها مخالفة للقانون الدولي فحسب، بل أيضا للقواعد القانونية للحكومة الإسرائيلية ذاتها. وفي ٢٨ شباط/فبراير، هدمت السلطات الإسرائيلية عددا من المباني المقامة في مركز استيطاني في شمال الضفة الغربية، مما أسفر عن مصادمات عنيفة مع مستوطنين أدت إلى اعتقال ١٧ شخصا. وعقب تلك المواجهة، هاجم مستوطنون متطرفون قرية فلسطينية مجاورة، وفجروا عبوة حارقة في منزل مما أدى إلى جرح طفلين وتدمير ممتلكات. وقد أدان رئيس الوزراء نتانياهو تلك الأعمال.

إننا نؤكد على أهمية اتخاذ إسرائيل خطوات تمكينية أخرى في الميدان دعما لجهود بناء الدولة الفلسطينية. وقد بدأ تنفيذ التدابير التي اتفق عليها بين رئيس الوزراء نتانياهو ممثل المجموعة الرباعية بلير في بعض المناطق. وعلى سبيل المثال، في ٣ آذار/مارس، أصدرت وزارة الاتصالات الإسرائيلية ترخيصا لبقية النطاق الترددي لشركة تشغيل الهواتف الجوال، الوطنية. إن هذا الإجراء التيسيري هام من أجل تطوير القطاع الخاص الفلسطيني، الذي يشكل المحرك الدافع لعجلة النمو الاقتصادي المستدام.

غير أن جهود بناء الدولة التي تبذلها السلطة الفلسطينية ستكون عرضة للمخاطر إن لم تتغلب العملية السياسية على المأزق الحالي في المفاوضات. وستعرض للمزيد من التقويض إذا ما استمرت حالة التوتر وأعمال العنف في الميدان. وهذا الوضع مستمر كذلك في المنطقة (ج) وفي القدس الشرقية بسبب التدابير الإسرائيلية التي تعيق حرية التنقل والوصول، وتعرقل تقديم الخدمات الأساسية وتقوض تطوير الموارد.

وإذ تقترب لجنة الارتباط المخصصة من موعد عقد اجتماعها في ١٣ نيسان/أبريل، أود التأكيد على أهمية

ومن دواعي الأسف أن استمر في الإبلاغ بأن الرقيب جلعاد شاليط لا تزال تحتجزه حماس ولم تصل إليه المنظمات الإنسانية منذ حوالي خمس سنوات. ونؤكد مجددا دعوتنا إلى إطلاق سراحه والسماح للمنظمات الإنسانية بالوصول إليه دونما تأخير. ويساورنا القلق حيال استمرار اعتقال عدة آلاف من الفلسطينيين من جانب إسرائيل، وندعو إلى احترام حقوقهم.

أما فيما يتعلق بالجوانب الإقليمية من عملية السلام، فإنه لم يتم إحراز تقدم في الجهود المبذولة لتعزيز محادثات السلام الإسرائيلية - السورية. وتتواصل أيضا الأنشطة الاستيطانية في الجولان السوري المحتل. ونشجع الأطراف على السعي إلى حل الصراع في إطار مبادرة السلام العربية.

وفي لبنان، يواصل السيد ميقاتي، الذي كلفه الرئيس سليمان في ٢٥ كانون الثاني/يناير بتشكيل حكومة جديدة، مشاوراته مع الأطراف السياسية في مناخ يتسم بازدياد الشلل السياسي. وفي ٢٧ شباط/فبراير، أعلن تحالف ١٤ آذار/مارس أنه لن يشارك في الحكومة المستقبلية. ولقد ركز السيد ميقاتي إلى حد كبير على تشكيل حكومة محايدة. ويأمل الأمين العام مجددا أن تلي الحكومة الجديدة تطلعات جميع اللبنانيين ويدعوها إلى احترام تعهدات لبنان الدولية.

وفي ١٣ آذار/مارس، أقام تحالف ١٤ آذار/مارس مهرجانا سياسيا رئيسيا للاحتفال بالذكرى السنوية السادسة لتأسيسه. وأعرب جميع المتكلمين في المهرجان عن تأييدهم القوي للمحكمة الخاصة للبنان واستنكروا استمرار وجود الأسلحة خارج سيطرة الدولة واستعمالها كأدوات سياسية في الساحة الداخلية.

ويساورني القلق حيال زيادة الألفاظ التهجمية وحتى بعض أعمال العنف في لبنان ضد موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق

وبصرف النظر عن الصعوبات، تجري الاستعدادات لإجراء الانتخابات البلدية على قدم وساق. ونظمت لجنة الانتخابات الفلسطينية المركزية عملية تسجيل الناخبين في الضفة الغربية في الفترة من ٩ إلى ١٥ آذار/مارس. ولم تتمكن اللجنة من فتح مكاتبها في غزة بسبب رفض حماس. وقد أكد الرئيس عباس في ٨ آذار/مارس أن الانتخابات المحلية ستجري في موعدها المقرر، في ٩ تموز/يوليه. بيد أنه كرر التأكيد على أن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية لن تجري إلا إذا جرت في وقت متزامن في الضفة الغربية وغزة.

وما زالت حالة السكان المدنيين في غزة تشكل مصدرا للقلق. وكان المتوسط الأسبوعي لعدد سيارات الشحن المحملة خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٨٨٢ شاحنة، بالمقارنة مع ٥٦٦ شاحنة في عام ٢٠١٠، قبل الإعلان عن إجراء تنقيح للسياسة التي اتبعتها إسرائيل. ولكن مستوى الواردات الحالي يمثل ما يقارب ثلث المتوسط الأسبوعي لحمولات الشحن التي كانت جارية في عام ٢٠٠٧، أي قبل فرض الحصار الإسرائيلي.

لقد وافقت الحكومة الإسرائيلية حتى الآن على مشاريع للأمم المتحدة بقيمة إجمالية تصل إلى ١٥٥,٥ مليون دولار. ومن المهم الآن كفالة التنفيذ في الوقت المناسب لتلك المشاريع واستمرار وتيرة الموافقة عليها. ويعتبر إدخال ما مجموعه ٢٣ ٦٥٠ طنا من معبر صوفا في الفترة الأخيرة خطوة مرحب بها. ومع ذلك، فإنه من الضروري أن تطرأ زيادة أساسية على إدخال المواد من خلال المعابر الإسرائيلية كي يتسنى للأمم المتحدة الاستمرار في عملها، والأهم من ذلك، تأهيل القطاع الخاص، الذي يعتبر أمرا حاسما بالنسبة لإنعاش الاقتصاد في غزة. واستنادا إلى تقديراتنا، فإن كمية مواد البناء التي تدخل من خلال الأنفاق الآن أكبر بكثير من الكمية للمشاريع الدولية الموافق عليها التي تمر عبر المعابر الإسرائيلية.

الفلسطينية. فإذا لم يتم التغلب على الجمود في العملية السياسية، فسوف تتعرض للخطر الإنجازات الهامة، لا سيما تلك المتعلقة منها بخطة السلطة الفلسطينية لبناء الدولة. ويجب على المجتمع الدولي والمجموعة الرباعية الآن أن يبذلا جهودا حاسمة لإعادة الطرفين إلى التفاوض بشأن قضايا الوضع النهائي من أجل تنفيذ حل الدولتين. ونحث الطرفين على إظهار القيادة والارتقاء إلى مستوى التحدي لصنع السلام التاريخي.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد فيرنانديث - تارانكو على إحاطته الإعلامية.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

الأدن (الأونروا)، في أعقاب وفاة طفل صغير في ٨ آذار/ مارس في مخيم عين الحلوة. وأدعو الفصائل الفلسطينية إلى تهدئة الحالة. ولا تزال الأونروا تسعى جاهدة من أجل تحسين تقديم الخدمات إلى اللاجئين الفلسطينيين التي تعنى بهم. وأهيب بالمجتمع الدولي أن يزيد الدعم للأونروا كي تتمكن على نحو عاجل من الوفاء بمتطلباتها المالية.

ولا تزال الحالة الشاملة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هادئة ومستقرة بصورة عامة. وتتواصل الانتهاكات الجوية الإسرائيلية بمستويات عالية، خرقا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وسيقوم المنسق الخاص للأمين العام للبنان وإدارة عمليات حفظ السلام بمناقشة المزيد من التفاصيل عندما يقومان بإحاطة المجلس علما فيما يتعلق بتنفيذ القرار في ٢٩ آذار/ مارس.

واسمحوا لي أن أختتم بالتأكيد على الشعور بالأهمية البالغة لكسر الجمود الحالي في المفاوضات الإسرائيلية -